الفصل الرابع

هوبس إزاء كانت ـ
« سخرية التاريخ الأمريكي»[125]

« وبذلك، فإن أمريكا هي بلاد المستقبل التي ستتجلّى لنا فيها ، في القادم من العصور، أهمية تاريخ العالم. هي البلاد التي يحنّ إليها كل من سئم مخازن التسليح التاريخية في أوروبا القديمة. ألم يقل نابليون: تزعجني أوروبا القديمة هذه».

ج.و.ف. هيغل[126]

وضعت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 موضوع النظام العالمي الجديد على رأس قائمة مواضيع السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. وهذا لا يعني ـ حتى في ظروف العولمة الحالية ـ إلاّ طرح مسائل الحرب والسلم، والأمن العالمي والاستقرار الدولي، والنزاعات الدولية، مجدّداً على بساط البحث. لم يعد من الممكن تأجيل الإجابة الجدّية ذات التأثير العالمي عن هذه المسائل التي تؤجل منذ أكثر من عقد ونيّف، اللهم إلا إذا كانت القوى الدولية الرئيسة مستعدة لترتضي أو تطيق مغامرات أمنية تتعرض لها شعوبها ومؤسساتها الديمقراطية وتتحمل هذه المسؤولية. إن الإجابة عن هذه المسألة المركزية حول الشكل المستقبلي للنظام الدولي، ليست أمراً بسيطاً بالطبع، إن الإجابة عن هيكلية النظام السياسي العالمي

في المستقبل أمر شديد التعقيد. إننا نتكلم هنا عن تَحَدٍّ تاريخي لا يمكن تحقيقه في أفضل الحالات، إلا بتجاوز صراعات وأزمات دولية شديدة.

وهكذا، فإن مسألة النظام الدولي الجديد القادم تشمل القوى العالمية واللاعبين الدوليين بالإضافة إلى التوجهات التنموية الإقليمية والعالمية الكبيرة. في المنظومة الدولية وفي الاقتصاد العالمي إلى جانب القوى المرحلية التاريخية المختلفة، التي قد تبعد عن بعضها أحياناً قروناً طويلة. إلى ذلك فإن المدة الزمنية التي تحتاجها الإجابة عن مسألة النظام الجديد في الواقع السياسي تتطلب عقوداً لاسنوات معدودات، ولذلك فإن الوصول إلى حلّ لهذه القضية يتطلب بُعد نظر إستراتيجي سياسي وقدرة على الصبر والجَلَد. وهكذا، كيف ستكون بداية التعامل مع مسألة عسيرة ومعقدة وبعيدة المدى كمسألة النظام العالمي الجديد؟ يستحسن أن تكون البداية من قمة هرم المنظومة الدولية، لأننا نتعامل، قبل كل شيء، مع السلطة وتحويلها إلى نظام سياسي دولي. وبذلك تكون مسألة النظام العالمي في المستقبل أولاً وقبل كل شيء آخر، مسألة دور القوة العالمية الوحيدة في النظام الدولي الحاضر، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

ليس دور القوة العالمية الوحيدة بالتأكيد المسألة الوحيدة التي يمكن الوصول عَبْرَ إيجادِ حلٍّ لها، إلى المنظومة الدولية الجديدة في القرن الحادي والعشرين . ولكنها قطعاً إحدى المسائل الحاسمة؛ لأن قوة الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت أبعاداً ليس لها سوابق في تاريخ البشرية. وسيكون بلا ريب ذا أهمية كبرى، مفهوم هذه القوة العالمية الوحيدة لدورها المستقبلي في النظام العالمي الجديد فيما يخص النزاعات والتهديدات المختلفة والمطالب السلطوية والمصالح والتحالفات والعداوات

الأيديولوجية والسياسية والمؤسسات والمعاهدات التي تؤثر على المنظومة الدولية وتعطيها من ثم شكلها وتسهم في بنائها.

يتجلّى البديل الأساسي واضحاً أمام الأعين: هل ستعد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متعددة الجوانب؟ هذا يعني: هل ستعد الولايات المتحدة نفسَها القوة العالمية الوحيدة في النظام السياسي الدولي الحالي إلى جانب كونها جزءاً من هذا النظام وقواعده وقوانينه؟ هل ستخضع لهذا النظام كما تفعل الدول الأخرى وتشعر نفسها مرتبطة به وبقواعده وأسسه، بالرغم من وضعها المتفرّد البارز ودورها القيادي؟ هل ستستفيد الولايات المتحدة من هذا النظام وتعد نفسها جزءاً متكاملاً معه؟ أو أنها ستعد نفسها مفردة تقف خارج مجموعة قواعد هذا النظام الدولي؟ هل ترى الولايات المتحدة نفسها، بناءً على قوتها الإستراتيجية وقِمَمِها و «اختيارها التاريخي»، مختلفةً عن الآخرين، وتمثل «العالم الجديد» حقّاً، كأقدم ديمقراطية في العصر الحديث ومعقل الحرية الحصين، تعيش وفق قواعدها الداخلية الخاصة وتبني سياستها الخارجية وفق مصالحها الذاتية؟ أي كقوة لا تعيش عملياً وواقعياً ضمن المنظومة الدولية ولا تعد نفسها جزءاً منها، بل تتصرف كقوة خارجية عن هذه المنظومة، أو قل جانبية، تستخدمها وفق مصالحها وميزاتها السلطوية البراغماتية؟

هل ستسير الأمور حقاً نحو تقسيم ثنائي جديد للعالم؟ هنا العالم القديم مع منظمة الأمم المتحدة، الذي لا يستتر تحت تمسّكه بعدم المساس بمبدأ السيادة الدولية، من وجهة نظر أمريكية، وفي أنحاء واسعة من هذا العالم، إلا الدكتاتورية والاضطهاد والحقد والحروب والإرهاب والاسترضاء والفساد. ومن ناحية أخرى العالم الحديث الذي تخلت فيه

كل الولايات منذ ما يزيد على مئتي عام، عن سيادتها لصالح الاتحاد، وتوحدت سياسياً واقتصادياً وثقافياً تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية. تلك الأمة التي تكونت من مهاجرين من كل أمم الأرض وشعوبها، ذلك الاتحاد السيادي الذي شكلته خمسون ولاية في القارة الأمريكية الشمالية، تخضع لإرادة سياسية واحدة يضعها رئيس منتخب ومجلسان منتخبان للنواب والأعيان، بالاستناد إلى إعلان الاستقلال والدستور، وبناءً على أسس ومبادئ لا على أعرافٍ وتقاليد وتاريخ. ألم يَسر هذا العالم الحديث منذ أيامه الأولى على أسس الحرية والعدالة ومبادئ الديمقراطية والملكية الخاصة والسعي نحو السعادة؟ ألم يَبْنِ على ذلك ازدهاراً يأخذ على المرء أنفاسه ويحقق صعوداً إلى مستوى القوة العالمية منقطعة النظير؟

هل يصح إذاً أن يخضع هذا العالم الحديث لأعراف العالم القديم وقوانينه؟ ألا يمكن أن يعرّض حرية حركته أو ربما حريته للخطر أو يفقدها في النهاية؟ ألا يمكن أن يتعرض للخطر أيضاً دور الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي كحصن عالمي منيع للديمقراطية والحرية؟ أليست غالبية هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومعظم أجزاء القانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والتقييد الذاتي لسلطة الولايات المتحدة، في النهاية خطوطاً متعددة متشابكة يسعى أقزام النظام السياسي العالمي البائد ليقيدوا بها «جيليفر» التاريخ العالمي الذي اسمه الولايات المتحدة الأمريكية ويقمعوه أو يكبتوه بها؟ ألم تكن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر دليلاً واضحاً على ذلك؟

قد تبدو البدائل التي نفصلها هنا متطرّفة أو مبالغاً فيها. ولكن الخطابات السياسية والمقالات الافتتاحية والتعليقات السياسية والندوات

الإستراتيجية والمنشورات على جانبي الأطلسي، مليئة بهذه الأفكار الموضوعة بكل جدّية. صحيح أن كل هذه الأفكار والتصورات كانت موجودة قبل أيلول/سبتمبر 2001، ولكن تحليلات كهذه لم تكن توضع إلا حول الجماعات الهامشية من الأصوليين والمحافظين الجدد في التيار الرئيس البراغماتي للمحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن لذلك تأثير كبير على سياسة البلاد الرسمية. إلا أن الوضع تغير تماماً بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، إذ أصبحت تلك الجماعات الهامشية السابقة تمثل التيار الرئيس الرسمي. هاجم الإرهاب الحديث الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، ولم يكن ذلك سبباً لِقَلْب التفكير الإستراتيجي والتفكير الذاتي للطبقة السياسية في البلاد وحسب بل كان ذلك أيضاً سبباً لانقلاب أهم في الحالة الشعورية السياسية الثقافية للأمة الأمريكية.

فقد كان المفهوم الديني الوهمي حول «الأرض الموعودة» أحد العوامل الأساسية في أساطير تأسيس الولايات المتحدة. ويعكس هذا المفهوم التجربة التي تكاد تكون خيالية، لعشرات الملايين من القادمين من العالم القديم والذين خلّفوا وراء ظهورهم كل الحروب والاضطهاد وكل البؤس والجوع وكل الأمور الأخرى التي كانوا يعانون منها في بلدانهم الأصلية، بمجرد أن وطئوا الأرض الأمريكية[127] إلى ذلك فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية لأجيال عديدة من اللاجئين والملاحقين سياسياً هي الأرض الموعودة التي تعني لهم الحماية والحرية والسلام والازدهار. هذه التجربة الوهمية التي تتمثل في تمثال الحرية القائم في مرفأ نيويورك. كانت هذه «التجربة الأمريكية» صحيحة حتى بدايات عصرنا الحاضر، إذ كانت القارة الأمريكية الشمالية مترامية الأطراف وقليلةَ السكان

ومحاطة بالأطلسي والهادي، بالإضافة إلى المحيط المتجمد الشمالي، بعيدةً كل البعد عن نزاعات المناطق الأخرى من هذا العالم. فقد كانت كل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء حروب الحدود في القرن التاسع عشر، وبعد نهاية الحرب الأهلية سنة 1865، خارج حدودها، لا بل فيما وراء المحيطين الكبيرين.

تجربة غير اعتيادية تعصف بمشاعر الأمن الذاتية لكل الأمة الأمريكية، حتى تصل إلى أعماق الذاكرة الجماعية. إنها حقيقة أنّ شكلاً جديداً من الحروب، يتمثل في الضربات الإرهابية غير المتكافئة التي استطاعت أن تتجاوز المحيطين الكبيرين وتخترق الحدود؛ لتصل إلى أهدافها في مراكز حساسة من البلاد وسكانها. هذه القوة العالمية الوحيدة التي لا تستطيع أن تقف عسكرياً أمامها أي دولة أخرى أو حتى ائتلاف مُعادٍ لها، وذلك لقدراتها الإستراتيجية اللانهائية ولتفوقها التقني الواضح، هذه الأمة التي هي أقوى أمة لا في الحاضر وحسب بل في التاريخ أيضاً، تجد نفسها الآن وقد طالها الإرهاب في عقر دارها بوسائل بسيطة ولكن لها قوة التدمير الشامل. وهكذا أصبحت هذه «الأرض الموعودة» البعيدة عن نزاعات العالم وأحقاده، فجأة أرض معركة لا مثيل لها في كثير من بقاع الأرض الأخرى لا في الحاضر ولا في الماضي. وقد شكلت هذه الحقيقة صدمة عاطفية ـ إستراتيجية، قلبت جذرياً رؤية غالبية الأمة من صفوة الشعب وسواده، حيال هذه التهديدات والأزمات التي تجتاح العالم.

وهكذا وجدت هذه القوة العالمية نفسها تحت نيران هجوم عنيف ووجب عليها أن تدافع عن نفسها إزاء هذه التهديدات الجديدة الفعلية لأمنها القومي، وتخرج من ظلمة هذه «الحروب» الإرهابية الصغيرة إلى العالم

مقتنعة أن الهجوم خير وسيلة للدفاع[128]. فمن تهاجم؟ وأين تهاجم؟ من هو العدو وضد من ستتوجه في هجومها؟ ما هي أهداف هذه الحروب؟ وبأي إستراتيجية وتكتيك وسلاح ستنفذ هذه الحروب؟ وأي أبعاد مكانية وزمانية ستفتحها هذه «الحرب ضد الإرهاب»؟[129] كان الشيء الوحيد الثابت الذي ظهر سريعاً، أنّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لن تصبر في المستقبل على أي أخطار معنوية أو تسمح بهجوم جديد بالطائرات على بروج البناء العالية في المدن الأمريكية الكبرى لتنفيذ عمليات قتل جماعي إرهابي، أو ربما بحصول عمليات إرهابية إجرامية قد تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل.

لم يَعنِ ذلك من ثم أقل من عزم الولايات المتحدة على مكافحة أسباب هذا الخطر الإرهابي بشكل مباشر؛ حتى تتخلص من هذا الخطر نهائياً باستخدامها لقوتها العسكرية الهائلة أوّلاً. كان التحديد المكاني لهذا الخطر واضحاً: فأسبابه موجودة بشكل واضح في الشرقين الأدنى والأوسط، في حزام الأزمات الإسلامي العربي. وهكذا بدا جليّاً أنّ الولايات المتحدة لا يمكنها ولا تريد أن تقبل الوضع القائم الخطير بالنسبة لها في الشرق الأوسط، وهذا يعني أنها ستستخدم كل طاقاتها وإمكاناتها الإستراتيجية؛ حتى تغير هذه الحالة الراهنة. لذا كانت النتيجة الإلزامية لإستراتيجية السياسة الأمريكية، التي كان شعارها بكل بساطة «لا حادثة مماثلة للحادي عشر من أيلول/سبتمبر بعد الآن»، هي أن القوة العظمى العالمية الوحيدة ستغير سياستها الخارجية التوازنية الرامية إلى الحفاظ على الوضع القائم، إلى سياسة خارجية ثورية ترمى إلى قلب الوضع القائم في هذه المنطقة بشكل جذري.

«لا نستطيع أن ندافع عن الولايات المتحدة وعن أصدقائنا بأن نأمل بحصول الأفضل. كما لا نستطيع أن نثق بكلمة أولئك الطغاة الذين يوقعون رسمياً على معاهدات عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ثم يخرقونها منهجياً. وإذا انتظرنا حتى تصبح هذه التهديدات حقيقة واقعة يكون الانتظار قد طال بنا أكثر مما ينبغي. فالدفاع عن الوطن وصد الصواريخ المعادية جزءٌ أساسي من أمننا وأولية حاسمة للولايات المتحدة. ولا يمكن أن نكسب الحرب ضد الإرهاب من موقع الدفاع مطلقاً. يجب أن ننقل المعارك إلى أرض العدو ونفسد عليه خططه ونقاوم أخطر التهديدات قبل أن تصبح حقيقة واقعة. فالعمل والإقدام هو الطريق الوحيد للوصول إلى الأمن في هذا العالم الذي نعيش فيه». هذا ما قاله الرئيس جورج دبليو بوش في كلمة له في وستبوينت في بداية صيف سنة 2002[130]. ولا عجب بعد سماع كلمات الرئيس الأمريكي الواضحة هذه أن نرى بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تحوُّلاً عميقاً في السياسة الخارجية لقوة عالمية محافظة إلى أخرى ثورية[131]. لقد كانت هذه الخطوة ولا تزال، ذات نتائج بالغة، ليس للولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما لكل المنظومة الدولية ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين.

ليس الانتقال من سياسة خارجية محافظة إلى سياسة ثورية، أمراً جديداً في تاريخ الولايات المتحدة. بل على العكس، فقد نشأت هذه الدولة على التقاليد التي لا تزال حيّة حتى اليوم، والتي كانت أساس الثورة الديمقراطية الأولى في العصر الحديث بقيمها وتفاؤلها السياسي. ولم تتخلَّ الأمة الأمريكية مطلقاً، سواءً في سياستها الداخلية أو الخارجية، عن مطلب يبدو، من وجهة نظر أوروبية، مثالياً لا بل خيالياً. «إذا كان هناك

من أمرٍ حفّز أمريكا، فهو الاعتقاد الراسخ بأنّ تجاوز التاريخ أمر ممكن وأنّ العالم إذا أراد السلام حقّاً، فما عليه إلا أن يتبنّى الأسس الأخلاقية للولايات المتحدة.[...] كما أثبتت المسيرة الأمريكية خلال السياسة العالمية، أنّ الإيمان أقوى من التجربة»[132]. إنها واحدة من حالات سوء الفهم النموذجية الأوروبية لأمريكا منذ صعودها إلى موقع القوة العظمى كوريثة «لائتلاف مترنيخ المقدس» الإصلاحي في النصف الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا. العكس كان ولا يزال هو الصحيح. لقد برهنت أمريكا بالتأكيد، بعد أن أصبحت قوة عظمى، مرات عدة على رضاها وقبولها للوضع الراهن ودافعت عنه بكل الوسائل. ولكن وجهة النظر هذه لا تعبر إلا عن نصف الحقيقة على الأغلب فيما يخص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تعمل في التطبيق العملاني السياسي والحضاري والاقتصادي والاجتماعي، أحياناً كثيرة ضد الوضع الراهن. لقد مارست هذه الدولة سياسة خارجية تسعى لتغيير الحالة الراهنة بتطبيقها لمبدأ مونرو ضد القوى الأوروبية الاستعمارية في حينه وفي مواجهة هتلر والإمبراطورية اليابانية وفي رفض الاستعمار الأوروبي وفي مراحل طويلة من الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي. وبالرغم من سياسة المصالح في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال والخطأ الكبير في فيتنام، وبالرغم من سياسة تخفيف حدة التوتر في السبعينيات من القرن الماضي تجاه الاتحاد السوفييتي، فقد بقي الانتقال إلى سياسة خارجية تقلب الأوضاع الراهنة رأساً على عقب، خياراً واقعياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[133].

لا تتضح عواقب هذه التغيرات الشاملة في التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بشكل فعلي وشامل، إلا بعد أن تتم الإجابة عن مدى التغيير الذي طرأ على «أساسيات» الديمقراطية الأمريكية. بأسلوب آخر في السؤال: هل حقيقة وصول هذه الحرب الجديدة في القرن الحادي والعشرين إلى عقر دار الولايات المتحدة والقضاء على حصانتها خلف محيطين كبيرين، قد خلّفت صدمة عابرة فقط، أم أن هذه التجربة ستترك أثراً دائماً على المجتمع الأمريكي وبنيته السياسية وتغير طابع الولايات المتحدة وخصائص ديمقراطيتها ومن ثم تغيير تقويمها لنفسها ورؤيتها للعالم تغييراً دائماً؟. في أي اتجاه ستتحرك الولايات المتحدة إذاً؟ وبالإجابة عن هذه الأسئلة يرتبط تطور ما يسمى اليوم «الغرب». وليست هذه الإجابات مهمة جداً لأوروبا ولمستقبل العلاقات الأطلسية وحسب وإنما هي أيضاً في غاية الأهمية لحلفاء أمريكا الآخرين وللنظام العالمي القادم، وبذلك لمنظومة الدول الشاملة. ومما يزيد في صعوبة الإجابة عن هذه الأسئلة، حقيقة أنّ الإجماع حول السياسة الخارجية، الذي كان عامل تماسك بين تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية[134] المختلفة، في أثناء عقود الحرب الباردة، قد انتهى مع نهايتها ولم يحلّ محلّه حتى الآن عامل ترابط أو تماسك جديد آخر.

تطوّرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية في حالة من التناقض بين توجّه داخلي منعزل على نفسه وممتد على مدى القارة الأمريكية الشمالية من ناحية، وبين اتّباع مذهب التدخّل المبني على قاعدة أخلاقية، لا يحدد السياسة الخارجية للبلاد وفق مصالحها وحسب وإنما أيضاً على أسس القيم الدولية والأخلاقية وعلى الوعي بالرسالة

التي أتت بها الثورة الأمريكية، وبين هذين المذهبين ـ مذهب الانعزالية ومذهب التدخّل ـ تحركت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تتحرك حتى اليوم بحركة نوّاسية. «لقد قامت الشخصية الفردية الاستثنائية التي ادّعتها الولايات المتحدة لنفسها طيلة تاريخها، إلى مبدأين متضادين في السياسة الخارجية: أولاً تستطيع أمريكا أن تعتدّ بقيمها على أفضل وجه فيما إذا أوصلت الديمقراطية في البلد ذاته إلى حالة من الكمال لتصبح منارة لبقية العالم. وثانياً ترى أمريكا نفسها، بناءً على هذه القناعة بقيمها، مُلزمةً بالقيام بحملات حول العالم. وبين الرغبة في الحفاظ على ماضٍ سليم والرغبة في مستقبل يسعى إلى الكمال، تجد أمريكا نفسها متأرجحة في التفكير بين مذهب العزلة والشعور بالواجب»[135].

وهكذا تطور دور هذه القوة العظمى منذ الحرب العالمية الأولى من خلال جدلية هذا التناقض بين العزلة والتدخل. إلا أنه كان للسياسة الداخلية المسيطرة قاعدة قوية تكبح جماح السياسة الخارجية. فلا الشعب الأمريكي ولا حضارة البلاد وتقاليدها الديمقراطية تتناغم أو تتوجه نحو الإمبريالية، ولا تزال هذه الدولة حتى اليوم، بالرغم من دورها التاريخي الفريد كقوة عظمى، تتوجه بغالبية مواطنيها نحو الداخل. وقد حالت هذه الجدلية الأمريكية المميّزة في التقاليد السياسية الخارجية بالذات دون أن تؤدي السلطة الهائلة المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية في أي مدة من الزمن، إلى تأسيس إمبراطورية فعلية بسيطرة مباشرة. وعوضاً عن ذلك فقد بسطت القوة العظمى سيطرتها على العالم بشكل ذكي عن طريق سياسة الأحلاف البارعة التي حاولت، بكل صبر وتجلّد، أن

تصل إلى ضمان مصالحها عن طريق ربطها بمصالح الشركاء الأضعف والأصغر على قاعدة جماعية[136]. ليس بلوغ المصالح بشكل مباشر وبكل تصميم، بغريب على الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك ففي كل مكان حاولت فيه السياسة الخارجية الأمريكية أن تخرج عن مبدأ السيطرة الذكية وتحقق مطالبها بالسيطرة العسكرية، سرعان ما كانت تتخبط في مشكلات وأزمات كبيرة وصلت أحياناً إلى حد الهزيمة المنكرة. وليس الرأي العام الأمريكي حتى اليوم، مستعداً لتقبّل التوجّهات الإمبريالية، المستمرة بالرغم من التنامي الهائل لقوة أمريكا.

يمكننا إلى حد كبير وببعض الحق، أن نصف الديمقراطية الأمريكية «بالجمهورية الإمبريالية»[137]؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل قوة عالمية عظمى بلا منازع بسلطتها وبوضعها الاستثنائي. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تمارس سلطة مباشرة خارج القارة الأمريكية الشمالية ـ عدا بعض الاستثناءات القليلة ـ ولكنها تعتمد على سيطرتها بوساطة القوة[138]. وعلى خلاف الإمبراطوريات التقليدية، فلم يكن تأسيس هذه القوة القارّية تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية، وِفْقَ قواعد السيطرة الإمبريالية التي تعتمد على قوة مركزية شاملة، وإنما كان بناء هذه الدولة وفق مبادئ الاتحاد الديمقراطي بين جمهوريات حرة ومتساوية اجتمعت في دولة اتحادية على أساس من المبادئ والمؤسسات المشتركة يجمعها دستور واحد يحترمه الجميع. نستطيع بالتأكيد أن نعد الامتداد القاري وتطور القوى والجهد الذي بذلته الولايات المتحدة، صفاتٍ إمبريالية، إلا أن المبادئ الأساسية التي تأسست هذه الدولة عليها لا يمكن عَدُّها إلا معاكسة لكل ما هو إمبريالي[139] «فنحن الأمريكيين قد تربّينا على مفاهيم العداء

للتقاليد الإمبريالية والعسكرية. فآباؤنا وأسلافنا أتوا إلى هذه البلاد؛ هرباً من الظلم والفساد وسياسة القوة في الممالك والإمبراطوريات الأوروبية... والقوة العالمية تعني للأمريكيين منذ زمن بعيد، السيطرة على الشعوب الأخرى وإخضاعها لمشيئتها ضد إرادتها. وهذه هي النظرية المعاكسة لكل المُثُل والقيم التي تأسست عليها أمريكا، وهي جوهر الفساد في العالم القديم، الذي كان يأمل الأمريكيون أن يذهب أدراج الرياح في ضوء نهجنا ومُثُلنا»[140].

ولهذا السبب بالذات لا يخطر للمرء أن يتكلم عن إمبراطورية أمريكية، على عكس ما هو الحال عليه بالنسبة لروسيا أو الصين، ولكن الكلام يكون عن «اتحاد» أمريكي. وقد قال أليكسيس دو توكفيل باقتضاب: «الولايات المتحدة دولة اتحادية وليست جمهورية فقط»[141] فمساحتها الواسعة الشاسعة والتركيز الهائل للقوة، بالإضافة إلى طابعها ذي التنوع الأممي، هي بالتأكيد ثلاث من خصائص الإمبراطوريات، ولكن الصفة الحاسمة في هذا المجال هي في مبدأ الحكم في هذه الدولة، بمعنى أن هناك مركزية إمبريالية في الممارسة المباشرة للسلطة[142]. وفي هذه المسألة الأساسية من مبادئ الحكم تظهر الهيكلية المتضاربة تماماً مع نفسها، للولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا نظرنا إلى نشوء بعض الإمبراطوريات المهمة في التاريخ من وجهة النظر هذه، فإننا نتبيّن ثمن الإمبراطورية سريعاً وبشكل جليّ: فهو الاحتلال والاستعباد. ففي التاريخ القديم فشلت أثينا في الحرب البيليبونية في محاولتها لفرض هيمنتها على الإغريق كلهم، وهذا ما نجحت فيه مقدونيا بعد عدة عقود، تحت حكم فيليب الثاني وابنه الإسكندر. واستطاع

الإسكندر الكبير بعد سنوات قليلة، أن ينتصر على الإمبراطورية الفارسية ويضع أسس إمبراطورية مقدونية ـ هيلينية لم تعمّر طويلاً، ولكنها امتدّت من بلاد الهيلينيين إلى مصر وإلى نهر الهند. وبموازاة ذلك نهضت مدينة روما في القسم الغربي من العالم القديم، واستطاعت بدايةً أن تسيطر على إيطاليا، ومن ثمّ أخضعت لهيمنتها منطقة البحر المتوسط وأوروبا الغربية بأسرها؛ لتبقى «الإمبراطورية الرومانية» هذه موحدة لقرون عديدة. كذلك الأمر بالنسبة للإمبراطورية الصينية التي أخضع قيصرها الأول من سلالة ـ شين ـ الحاكمة، سنة 221 ق.م. الممالك الست التي كانت قائمة آنذاك، إلى سلطته بكل وحشية ووحّدها في إمبراطورية واحدة، كنشوء كل الإمبراطوريات الأخرى في تاريخ الإنسانية. مع ذلك، فهناك بعض الإمبراطوريات التي نشأت نتيجة سياسة مصاهرة العائلات الحاكمة وكان اعتمادها أقل بوضوح، على العنف والسيطرة كإمبراطورية آل هابسبورغ التي دامت طويلاً. ومن الطبيعي أن سياسة حكيمة للمصاهرة تتكامل مع الإستراتيجية الإمبراطورية من هيمنة واستعباد وتساعدها على استخدام أقل لسياسة القوة، لكنها لا يمكن أن تكون عوضاً عنها أو بديلاً لها.

كانت الإمبراطورية – ولا تزال – تعني السيطرة وإخضاع الشعوب وضمَّ بلاد واسعة تحت وحدة سياسية مهيمنة تستخدم العنف والقوة. ولم يحدث مرة أن ارتبطت أي إمبراطورية في التاريخ بأفكار الحرية والمساواة؛ لأن هذه الأفكار تعني معارضة مبدئية وأساسية لسياسة القوة التي تفرضها كل إمبراطورية. وقد حاول نابليون أن يتجاوز هذا التناقض ولكن فشله في ذلك كان ذريعاً، فالحرية والمساواة والرغبة الحرّة بالانضمام إلى وحدة أكبر على أسس دستورية، هي كلها مبادئ مناقضة للمفهوم الإمبريالي،

والولايات المتحدة الأمريكية بالذات تعتمد على هذه الأسس والمبادئ. كما يمكننا أن نتبين مدى شدة الصدمة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على خلفية أن مثقفين من المحافظين الجدد[143]، وفي سياق هذا التغير الحاسم في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، قد عدُّوا «الإمبراطورية» الأمريكية نتيجة إستراتيجية للتطورات التي شهدتها القوة الأمريكية ووضعتها في مركز اهتماماتها وتحليلاتها. ولكن من يعرف التاريخ الأمريكي يعرف مدى عدم معقولية فكرة الإمبراطورية الأمريكية. وحتى لو تركنا الأبعاد الجغرافية والسياسية الهائلة لهذه الإمبراطورية جانباً، والتي إن تحققت فلن تضم أقل من ستة مليارات من البشر وما يقرب من مئتي دولة، فإن هذا الاتجاه في التطور يتطلب أولاً انقطاعاً جذرياً مع المبادئ المقدسة للديمقراطية الأمريكية. فمن ناحية، يقول الواقعيون: إن مجرد فكرة هذه القطيعة مع الأسس الديمقراطية للولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز كل الأوهام السياسية التي لا قرار لها وتستقر بعيداً عن الواقع الملموس. إلا أنّ المتشائمين يقولون من ناحية أخرى: إن روما ـ القدوة الرائعة ـ قد عايشت قطيعة من هذا النوع في تاريخها قبل أن تقف الإمبراطورية الرومانية على قدميها.

فلنتابع للحظة أخرى، فكرة الإمبراطورية الأمريكية، إذ إن روما ابتدأت مسيرتها الإمبراطورية أيضاً كجمهورية. وقد أدّت الفتوحات الخارجية إلى هزّات داخلية جذرية في جمهورية روما، فقد وقعت المؤسسات النامية في الجمهورية تدريجياً في مآزق خطيرة تفجرت في عدد من الحروب الأهلية التي دمرت الجمهورية في النهاية، وقادت إلى شكل سلطوي سياسي جديد في روما، ألا وهو إمبراطورية القياصرة. وهكذا لم يعد هناك دور للمواطن

العادي وللمؤسسات التقليدية الجمهورية السابقة في السيطرة على مقدّرات روما، بل تولت ذلك الجيوش الفاتحة المنتصرة وقوادها. وهكذا انتقلت الجمهورية الرومانية عبر صدامات دموية إلى قيصرية عسكرية، حيث استلم القائد المنتصر زمام الأمور أخيراً وأصبح الحاكم الأوحد الذي عدَّ نفسه «إمبراطوراً في إمبراطوريته» التي كان الجيش يحميها ويوسعها بفتوحاته. وهنا، على أبعد تقدير، تنتهي القواسم التاريخية المشتركة بين النفوذ الحالي السياسي لأمريكا وبين الإمبراطورية الرومانية، في الفضاء السياسي.

كتب بيتر بيندر في مقارنته الرائعة بين تاريخ روما القديم وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحاضر، يقول: «لقد وصلت أمريكا الآن إلى الدرجة الأولى من نفوذها العالمي. فهي تستطيع أن تقوم تقريباً بكل ما تريده برغم احتجاج أكثر من نصف العالم، وحتى الدول العظمى ليست قادرة على أن توقفها عن ذلك. أما الدرجة الثانية من النفوذ العالمي التي وصلت روما إليها، فلا تزال أمريكا بعيدة عنها: فهي لا تستطيع أن تُلزم الجميع بالقيام بما تريده. وليست الولايات المتحدة قادرة على إنشاء إمبراطورية كالرومانية، فالسلم الأمريكي لا يعود إلى تاريخ يمتد إلى قرون عديدة كما كان السلم الروماني. أما إذا كان ممكناً إطلاق تسمية الإمبراطورية أو الاكتفاء بتسمية القوة العظمى، على هذه القوة الهائلة التي تمتلكها أمريكا، فهذا يتعلق بالأمريكيين وفهمهم لأنفسهم وسلوكهم في المستقبل، كإمبرياليين أو كقوة عظمى تفرض نظامها على العالم»[144]. ولكن حتى النماذج الإمبريالية الناجحة والمعتدلة في التاريخ المعاصر، كالإمبراطورية البريطانية، ما كانت لتخطر على بال لو لم تجرِ تغييرات جذرية على أسس الديمقراطية الأمريكية، ناهيك عن تنفيذها عملياً.

تختلف الولايات المتحدة جوهرياً عن غيرها من الدول أو الممالك العظمى في أسسها السياسية الاجتماعية. فهذه الأمة لم تؤسس على شرعية نمت وأتت من ظلام التاريخ عبر قرون طويلة، وإنما نشأت عن عملية تأسيس سياسية دينية تربط بين الإيمان والعقل والتطهّرية المتزمتّة والتنوير. لا بل أكثر من ذلك، فقد تأسست الولايات المتحدة عن عمد مغايرة لمبدأ العالم القديم وللشرعية التاريخية ولمبدأ الشرعية السلطوية الأوروبية التاريخية. لذلك كانت أكثر ارتباطاً من كل الدول الأخرى ذات القاعدة التاريخية، بالقدرة على التكامل فيما بين متطلبات تأسيسها الأخلاقية الدينية. فالجمهورية الأمريكية هي دولة تسيطر عليها الحكمة والعقل وترتكز على القيم الديمقراطية والتنوير، بمعنى الحرية[145]، وكذلك على مبادئ المذهب البروتستانتي، بَلْ قُلْ الديانة المسيحية[146]، وليس على الشرعية التاريخية.

لذلك، فإن توجُّه الفكر السياسي في الولايات المتحدة نحو القيم ومفهوم الأمة، أقوى بكثير من الفكر التاريخي. وعملية التأسيس هذه القائمة على الدين والعقل، تحث الضمير الأمريكي لاستخدام كل طاقاته؛ لتكون هذه الأمة مختلفة عن كل الأمم الأخرى. وفي الحقيقة، فإن قناعة الأمة الأمريكية بكونها أمةً «مختارة»، تجد أسسها العملية في عملية التأسيس هذه[147]. فإذا حدث وتخلّت الولايات المتحدة عن قيمها الأساسية لصالح إمبراطورية تعتمد على سياسة القوة، وهذا لن يحدث إلا في ظروف اضطرارية، فإنها تكون قد تخلّت عن نفسها، ومن ثم تكون قد وضعت قدراتها التكاملية في الداخل وقدراتها القيادية في الخارج، جدّياً في مهب الريح[148].

لقد كان مؤسسو الأمة الأمريكية واعين منذ البداية لهذه الأخطار التي تتمثل في عودة عن المبادئ السياسية الدينية التي اختطتها هذه الأمة لنفسها. لم يجعل جون وينثروب[149]، أول حاكم للمستعمرة الإنكليزية ماساتشوستس، «المدينة على التلّ»[150] فقط، أسطورة التأسيس الأمريكية، وبذلك أيضاً قواعد الإحساس بالتفوق على الآخرين والشعور باختيارهم على غيرهم «القدر الواضح» [151]، وفق النموذج الإنجيلي، وإنما أشار أيضاً في البدايات الأولى لما أصبح لاحقاً الولايات المتحدة، إلى عدم القدرة على التخلّي عن الواجبات الناتجة عن ذلك تجاه هذه «الأمة الجديدة المميزة»:

«...وبناء على تفاهم متبادل، ومن خلال عناية إلهية خاصة وبموافقة كنائس السيد المسيح، يتم الكشف عن مكان للتعايش والاجتماع تحت شكل حكومي مناسب دنيوياً وكنسياً. ويجب أن يتقدم الاهتمام بالأمور العامة في مثل هذه الأحوال، على كل الاعتبارات الخاصة؟!.

وإذا أعطى الله أمراً فإنه يطلب الحفاظ عليه بكل دقة. وهكذا تتمثل الأمور بيننا وبين الله. ومن أجل ذلك أخذ علينا عهده.[...] ولكن إذا أهملنا بعض المواضيع، التي هي الأهداف نفسها التي طرحناها، وخالفنا الإله وسقطنا إلى الدرك الأسفل وبعنا أنفسنا إلى هذه الدنيا الزائلة وانسقنا وراء شهواتنا ورحنا نسعى لتحقيق أمور كبيرة لنا ولأولادنا، فلا شك أن الربّ سيغضب علينا وينتقم من شعب كهذا حنث بعهده، ويجعلنا ندفع ثمن خُلفِنا بهذا العهد.

وهكذا، فإن الطريق الوحيد للنجاة من هذه العاقبة وأن نسعى لتأمين ذريتنا، هو أن نتّبع طريق ميشا، بأن نستقيم في عملنا ونحب الرحمة

ونتواضع لله عز وجل. ويجب أن نكون في هذه العملية رجلاً واحداً. وهكذا نستطيع الحفاظ على الرباط بين العقل والسلام. وهذا مدعاة لسرور الرب بكونه إلهنا وإقامته بيننا لنرى المزيد من حكمته وقدرته ووجوده وحقيقته، أكثر مما كنا نعرف من قبل. وسنكتشف أن إله إسرائيل بيننا إذا استطاع عشرة من رجالنا التغلّب على ألف من أعدائنا، وسوف نمجدّه ونحمده؛ حتى يقول رجال الأجيال القادمة: إن الربّ خلقهم كأولئك الموجودين في «نيو إنغلاند»، إنكلترا الجديدة. ويجب أن نضع أمام أعيننا أننا نستطيع كمدينة فوق تلّة، حيث تتركز أعين الناس علينا وعندما نتصرف أمام إلهنا بغير وفاء فيما أخذ عهدنا عليه ونجعله بذلك يحرمنا من مساعدته، نصبح حينذاك أسطورة أو اسماً لامعنى له أمام العالم بأسره. وبذلك نفتح أفواه الأعداء للكلام بالشر عن الطرق التي تقود لله تعالى وعن كل المؤمنين به. ونسبب الخجل للكثير من عباد الرحمن المؤمنين فيحولون صلواتهم شتائم علينا، حتى نخسر بلادنا التي نتحرك عليها»[152]*.

ويمكننا أن نتعرف على مدى قوة تأثير أساطير تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى اليوم من حقيقة أن الرسالة التي قدّمها جون وينتروب منذ أمد طويل، لا تزال ترن في الآذان حتى اليوم، بالنظر إلى التحديات المزدوجة للولايات المتحدة عبر موقفها القطبي الواحد وتهديد الإرهاب لها.

ومن الواضح أن كل نظريات ما يسمى «الإمبريالية الليبرالية»[153] متأثرة بالقوة الهائلة للولايات المتحدة ولموقفها الفريد الذي لا يجاريها فيه أحد، وتتجاوز الولايات المتحدة بذلك سريعاً كل الأسباب التاريخية

* هذا الكلام فيه من الجرأة على الله – عز وجل – ما فيه، وهو يعبر عن معتقد الكاتب غير الصحيح (المصحح).

لانهيار الإمبريالية الأوروبية: أي امتداد القومية الأوروبية وعولمتها، هذه القومية التي أثبتت أنها أقوى قوة تاريخية تجاه الإمبراطوريات. وقد فشلت الإمبريالية الأوروبية بسبب جدليّتها الباطنة بين السيطرة وحرية تقرير المصير. فأوروبا لم تصدّر في حقبتها الإمبريالية قوتّها وسيطرتها وحسب، وإنما صدّرت أيضاً أفكار السلطة الشعبية وتقرير المصير ومُثُلَهما العليا. وقد أدّى هذا التناقض الباطن في الإمبريالية الأوروبية الحديثة بين الواقع الاستغلالي والمُثُل الديمقراطية التنويرية، إلى تصدير القومية الثورية، التي انتشرت في كل مكان في أوروبا، بدءاً من الثورة الفرنسية الكبرى. أما بعد سنة 1917 فقد تبنّت حركات التحرر المعادية للإمبريالية، تدريجياً أفكاراً اشتراكية ـ شيوعية، ولم يكتفوا بذلك بل انضموا أيضاً إلى الشيوعية العالمية الثالثة؛ لأن الاشتراكية الثورية اتجهت، قبل كل شيء، إلى مناهضة الإمبريالية الأوروبية. وقد بقيت هذه الحركات المناهضة للإمبريالية، والتي تكافح لنيل حق تقرير المصير وسيادة شعوبها، حركات قومية ثورية حتى بعد انتصارها. وقد أدّت جدليّة الإمبريالية الأوروبية هذه، خاصة في الدول التي كان لها سابقاً تقاليد الدولة السيادية، أي في آسيا، إلى ظهور أول حركات التحرير القومية الثورية الناجحة. هذا بالإضافة إلى الخسارة العسكرية للإمبريالية الأوروبية في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان، هذه الخسارة التي أظهرت لشعوب المستعمرات الأوروبية الضعف العسكري وأبطلت أسطورة عدم القدرة على هزيمة الإمبريالية الأوروبية.

لذلك، فمن المرجح أن إمبريالية أمريكية «ليبرالية» سوف تجد نفسها على الأغلب، قبالة قومية ثورية مكافحة، في كل مكان تعتمد فيه

على استخدام القوة العسكرية المباشرة لتنفيذ مطامعها بالسيطرة، وسيكون احتمال الخسارة، حتى بالنسبة للقوة العظمى الوحيدة، احتمالاً عالياً جداً. إن عولمة القومية الثورية ليست نتيجة الإرث الأوروبي في العصر الحديث، بل إن عولمة القيم الديمقراطية تعود غالباً ـ باستثناء الهند ـ إلى التقاليد الأمريكية. وبخلاف الإمبراطوريات الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن أمريكا مقيّدة إلى حدّ بعيد اليوم في استخدام قوتها العسكرية الساحقة؛ لأن استخدامها في الوقت الحاضر يخضع إلى ضرورات تشريعية مختلفة تماماً. ويزيد من ذلك أيضاً بشكل مثير، سرعة وصول التقارير الإخبارية العالمية إلى كل أنحاء المعمورة، والاتصالات الحديثة وخاصة القوة الهدّامة لشبكة الإنترنت. وهكذا، فإن إخضاع الشعوب الأخرى باستخدام البطش والقوة العسكرية المتفوقة دون أي مبالاة، لم يعد احتمالاً سياسياً واقعياً؛ لأن شرعية هذا الأسلوب قد أُلغيت مبدئياً بسبب عولمة القيم الغربية. وثمن ذلك هو فقدان الشرعية وهذا ثمن عالٍ لم يعد مُسوَّغاً. ولا بد من حصول سيناريوهات كارثية في المستقبل قبل أن يمكن إزالة هذه الحدود المعيارية.

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية حتى اليوم حبيسة التناقض النوعي المبدئي بين السلطة الإمبريالية والهوية الأمريكية، بين موقف واقعي أحادي القطب وبين معاداة المجتمع الأمريكي للإمبريالية وقواعدها. إلى ذلك يأتي التعقيد الكبير للمهمة؛ لأن القوة الوحيدة العظمى نفسها تنظر إلى تنفيذ سيطرتها الإمبريالية العالمية (ولو كان ذلك بائتلاف مع بعض المؤيدين) بقطبية واحدة، على أنه عمل خطير لا تضمن نجاحه. بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة، لو نجحت في ذلك، فسترى نفسها أمام

حركات مقاومة دينية وقومية ثورية غير متناظرة، وهذا ما يبدو مستحيلاً في الواقع. إن هذه الأفكار والنقاشات ليست جديدة في التاريخ الأمريكي، بل هي قائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ دور أمريكا كقوة عظمى عالمية بالظهور. وإذا غمسنا رؤوسنا في خزائن الكتب، فإننا لن نصطدم بالنقاشات حول إمبراطورية أمريكية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته فقط، بل هناك أيضاً «نبوءات» عبّرت بشكل واضح وقوي، مع بدايات الحرب الباردة، عن المفاهيم العقلية الأمريكية الأساسية وعن التناقضات السياسية لهذه الأمة: (سَنُجرّ خلال ذلك إلى موقف تاريخي سيزول فيه فردوس أمتنا الداخلي لصالح جهنم عدم الاستقرار العالمي، كذلك سيتطرق الشك إلى قناعتنا بالتوافق التام بين الفضيلة والرخاء، اللتين ورثناهما عن أسلافنا «الكالفينيين» و«الجيفرسونيين» [نسبة إلى كالفين وجيفرسون]، نتيجة الحقائق التاريخية القاسية.

فشعورنا بالمسؤولية تجاه المجتمع العالمي خارج حدودنا هو من الفضائل، ولو كان الدافع إلى هذا الشعور، ولو جزئياً، يعود إلى تفهّم حكيم لمصالحنا. إلا أن هذه الفضيلة لا تضمن لنا راحتنا ولا ترفنا أو رخاءنا. وسنزداد فقراً بسبب المسؤولية التي نتحملها تجاه العالم. فتحقيق أمانينا يمتزج بخيبات الأمل وبالإيذاء). كانت هذه نتيجة دراسات مستفيضة أجراها عالم الشريعة المسيحية الأمريكي راينهولد نيبور سنة 1953[154]، مع أن هذا النص يبدو وكأنه كُتب في الوقت الحاضر، ففي ذلك الوقت كانت بداية مرحلة استمرت خمسة عقود من الخلافات والنزاعات العالمية مع الاتحاد السوفييتي السابق، ولم يؤدّ هذا الجدال منذ ذلك الوقت، لا إلى بناء إمبراطورية أمريكية ولا إلى تراجع انعزالي. بل العكس، فقد أدّى ذلك إلى تعاون عالمي طويل الأمد وناجح مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى ذلك، فهناك الكثير من الإشارات في الوقت الحاضر، إلى أن النظام السياسي الدولي سيتغير جذرياً في القرن الحادي والعشرين: بسبب التغيرات الجماعية الكبيرة للعولمة والترابط المتنامي عالمياً في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والمعلوماتية، وبسبب عولمة كل النزاعات تقريباً. صحيح أن الإنسان لا يتطور أنتروبولوجياً في سياق تاريخه إلا ببطء، إلا أن قدراته وطاقاته الإنتاجية بالإضافة إلى النظام السياسي المبني على ذلك، تخضع لتحول أسرع بكثير. وتجري هذه التغيرات بالذات على نطاق جذري وواسع في الوقت الحاضر. أما عملية الانتقال المهمة التي تمر بها المجتمعات الدولية حالياً فستتعرض، بلا ريب، إلى الكثير من الأزمات والنزاعات، ولا نستبعد كوارث سياسية كبيرة وحروباً، في سياق ما هو متوقع من خلال نظرة واقعية للأمور. ومن أجل ذلك بالذات، يحسن بالمرء أن يحاول مستقبلاً أن يتعظ من التاريخ لا أن يبقى أسيراً له، فالتاريخ لا يعيد نفسه، ولا يمكننا أن نكتشف مستقبلنا في ماضينا. ولن تظهر خلافة جديدة في العالم الإسلامي العربي ولسنا قاب قوسين أو أدنى من نشوء إمبريالية ليبرالية أمريكية جديدة. وإذا كان لا بد للمستقبل السياسي في العقود القادمة، أن يختار بين هذين البديلين، فإن الغرب سيكون منذ اليوم خاسراً.

كذلك، ومن وجهة النظر هذه، فإنه من المستغرب أن يبتعد فكر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة إلى هذا المدى عن الجذور العقلية والفكرية وأسس نظام الجمهورية الأمريكية. بل الأعجب من ذلك كيف يمكن أن يكون هؤلاء المفكرون والمثقفون مستعدين بلا أي حرج، ليعتمدوا في أفكارهم على التراث اللاديمقراطي، بل الاستبدادي في التاريخ الأوروبي،

ليحددوا من وراء ذلك دور أمريكا في عالم القرن الحادي والعشرين. ويكاد المرء يقول: إن هذا الفكر لم يعد محافظاً؛ لأنه على طريق وضع أسس مذهب المحافظين الأمريكيين عملياً، جانباً[155].

ويقسم أحد المفكرين الأوائل في السياسة الخارجية من المحافظين الجدد، روبرت كاغان، في كتابه «القدرة والعجز»[156] العالم الحاضر سياسياً إلى وسطين مختلفين جداً من وجهة نظر سياسية: فالوسط الأول هو وسط السلم والدبلوماسية والعدالة والحفاظ على الاتفاقيات والرخاء. وتحمي القوة العسكرية الأمريكية هذا «الفردوس مابعد التاريخي» كما يقول كاغان، وسيستمتع به اتحاد أوروبي ضعيف القوة السياسية وستستسلم لوهم يقول: إن العالم يتألف بشكل رئيس من الحِملان، لا من الذئاب أو الضباع أو بنات آوى[157]. ويعتمد هذا العالم الذي يكلؤه الله برعايته، نظرياً على إيمانويل كانت وكتابه «السلام الأبدي» (1795)، هذا الفيلسوف الذي حاول في هذا الكتاب أن يضع، خلافاً لكل التجارب السياسية في عصره، أسساً فلسفية لشروط دوام السلام بين الأمم ذات السيادة. وباختصار يمكن تسمية هذا العالم، وسطَ الوهم السياسي السلطوي.

أما وسط كاغان الثاني في العالم الجديد، فيتّبع شروطاً وقواعد أخرى مختلفة تماماً: هنا تسيطر القوة الغاشمة ويسري المبدأ القاتل: «الحق ما سن القوي بسيفه، فلسيفه التحليل والتحريم». وهنا في هذا الوسط أيضاً ينمو التراث الماركسي اللينيني التقليدي ويستمر، حيث تتقدم القوة على الحق. وهنا ينظر إلى الأمور القانونية وكأنها مسائل سياسية، يؤيد ذلك الجملة الشهيرة التي أطلقها ماو تسي تونغ: «السلطة السياسية تأتي عبر فوّهات البنادق»[158]. ففي هذا الوسط تخضع الحقوق والاتفاقات للقوة،

ويكون القرار بيد السلطة العسكرية التي تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور، وهنا يُصنّف المارقون من أمثال صدام حسين وأسامة بن لادن وكيم يونغ إيل، وهنا يضطرم الكفاح ضد محور الشرّ وتدور الحروب حول الاستعباد وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والنصر أو الهلاك. وهنا أيضاً، في هذا الواقع السياسي العالمي وبعيداً عن الأوهام الأوروبية حول السلام الدائم، نجد أيضاً لعبة القوى الكبرى السياسية لحفظ مصالحهم الإمبريالية وتوزيع سلطتهم عالمياً وإقليمياً في القرن الحادي والعشرين. وهذا هو وسط الواقع السياسي السلطوي[159].

في هذا الوسط من الواقعية الجافة للسلطة والقوة، لا يوجد مكان على الإطلاق لأفكار جميلة، كأفكار إيمانويل كانت وفلسفته التنويرية. وإنما السيطرة هنا لأفكار توماس هوبس، المفكر الكبير في مجال اللويثان الكبير [وحش بحري شرير، مذكور في الكتاب المقدس]، مجال الدولة الاستبدادية: «لا يجوز أن نستمر في الاعتقاد أن الأوروبيين والأمريكيين يتشاطرون النظرة نفسها إلى العالم أو أنهم يعيشون في العالم نفسه. ففي مسألة القوة الحاسمة ـ في موضوع تأثير القوة وأخلاقياتها والرغبة بها ـ تتباعد الآراء كثيراً بين الأمريكيين والأوروبيين. فأوروبا تتحوّل عن القوة، أو لنقل: إنها تبتعد عنها، إنها تدخل عالماً مغلقاً من القوانين والقواعد ومن العلاقات بين الأمم والتعاون الدولي، إنه فردوس ما بعد التاريخ، للسلام والرخاء النسبي، بما يتناسب مع تحقيق (السلام الأبدي) لكانت. وعلى العكس من ذلك، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية أسيرة التاريخ وتمارس السلطة في عالم «هوبس» الفوضوي، الذي لا يأبه للأعراف أو القوانين الدولية، والذي يتعلق فيه الأمن الحقيقي والدفاع

وتنمية النظام الليبرالي بوجود القوة العسكرية الهائلة واستخدامها»[160]
ويرى روبرت كاغان أن هذا الاختلاف بين أوهام السياسة السلطوية في شكل «فردوس ما بعد التاريخ» وبين واقع السلطة في التاريخ، هو سبب الاتساع المستمر في الهوة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا: «في مجال المسائل الأساسية الإستراتيجية والعالمية، نجد الأمريكيين يتصرفون تصرف القادم من المريخ [مارس إله الحرب] والأوروبيون قادمون من الزهرة [فينوس إلهة الحب]. لم يعد بينهم من القواسم المشتركة إلا القليل وهم مستمرون بالتباعد عن بعضهم»[161].

يعتمد كاغان غي تحليله للنظام الدولي الحاضر على نسبية تاريخية للقِيَم، تراها الدول الضعيفة أداة دفاع عن القانون الدولي وعن التعددية ومؤسساتها ذات القيمة السياسية السلطوية القليلة، وكذلك عن حرية تمَّ التفاوض عليها أو شراؤها. كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة في أزمنة سابقة، ولذلك اتَّبعَت أسلوب اللين في سياستها الخارجية. بينما كانت القوى الأوروبية قوية ومن ثم تصرفت بشكل إمبريالي أو على الأقل بأسلوب سلطوي مهيمن، وحاولت أن تفرض قانونها بقوتها. أما اليوم فنرى الآية وقد انقلبت تماماً[162]، ولذلك نرى الحياة على جانبي الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة، أو بالتحديد منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001، مختلفة في عالَمَين متمايزين في السياسة الدولية.

لقد أخطأ كاغان. وهو نفسه لا يستطيع أن يتعامى عن الحقيقة التاريخية من أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية هي التي أدت إلى إنشاء المؤسسات التعددية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الأمنية ذات المسؤوليات التاريخية والأهمية الكبرى، كمنظمة

حلـف الأطلسي (الناتو)، منـذ نهاية الحرب العالميـة الثانية، حيث كانت الولايـات المتحدة تمتلـك قوة عسكريـة وسياسية لا مثيل لهـا في العصور الفائتـة، وتسيطـر اقتصاديـاً وتقنيـاً في العديـد مـن أصقـاع الأرض. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان مـن خصائص السياسة الخارجية للولايات المتحـدة ورؤاها التـي كانت تستند في تلك الحقبـة إلى نظرة عالمية تعتمد علـى المُثُل والمصالـح، أن تُشَرِّعِنَ تدريجياً النظـام العالمي الذي كان حتى ذلك الوقت قائماً على القوة السياسية للدول السيادية الكبرى. وأهم دليل على ذلـك يتجسّد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقيات الدولية المختلفة والمتعـددة التي أصبحت اليـوم بالطبع نواة القانون الـدولي السائد حالياً وأساس المنظمات التعددية.

لم تسمح الحرب الباردة ولا ازدواجية النظام العالمي آنذاك، بأن يعمل نظام الأمم المتحدة مطلقاً بشكله الصحيح. كذلك لم تقم منظمة الأمم المتحدة، ولا القانون الدولي بدور حاسم في المواجهات التي دارت لنحو خمسة عقود بين النظامين العالميين في الشرق والغرب. كذلك لم تكن قوة أمريكا العسكرية الهائلة وحدها قادرة على حسم الموقف. كانت القِيَم والقوة أساساً للعالم «الغربي» بعد سنة 1947. وهذا المزيج من كليهما هو الذي جعل الانتصار على الاتحاد السوفييتي ممكناً. مع ذلك وبرغم كل نقد واحتجاج، فقد أثبت نظام الأمم المتحدة أنه أكثر قدرة وأكثر نجاعة، من سَلَفِه، نظام عصبة الأمم. ويُعَدُّ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عملية التوحيد الأوروبي وإعادة بناء كل مرة ألمانيا واليابان وتكاملهما مع المجتمع الدولي وإنشاء الحلف الأطلسي، عملاً رائعاً أنتجته السياسة الخارجية الأمريكية و «جيلها العظيم».

وحتى كاغان، فقد وافق على ذلك وقال: «بالطبع كان (الغرب) في الحرب الباردة يمثل الخيار الديمقراطي الليبرالي لقسم كبير من البشرية، هذا الخيار الذي كان يمثل الخيار المعاكس لمن هم خلف جدار برلين. أمّا هذه الضرورة الإستراتيجية والأيديولوجية والنفسية الملحّة التي كانت برهاناً على وجود «غرب» موحّد حقاً، فقد سقطت مع سقوط جدار برلين ومع وقوع تمثال لينين في موسكو»[163]. ولكن كاغان، الذي كان يستطيع في هذا السياق، أن يعطي جواباً حاسماً حول مستقبل الغرب، نراه هنا قد امتنع عن الجواب أو هرب إلى غمغمات الأحادية الأمريكية دون أن يدخل في تفصيل تبعات هذه الأحادية على الولايات المتحدة الأمريكية والنظام السياسي العالمي في القرن الحادي والعشرين.

إلا أن المقارنة الفكرية التاريخية بين هوبس وكانت لا تأتي إلا بتعليل نظري للفرق المزعوم الحاسم في الفهم الأساسي للسياسة الخارجية بين أوروبا والولايات المتحدة. فقد عاش هذان الفيلسوفان في قرنين مختلفين وواجها تحديات مختلفة، كما أسس الأحدث منهما، وهو كانت، على أفكار الأقدم. كان هوبس متأثراً إلى حد بعيد بخبرات الحروب الدينية الداخلية في إنكلترة في عصره ومن ثم فقد كانت أفكاره مطبوعة بمخاوف الحرب الأهلية. ولذلك نحصر تفكيره قبل كل شيء أو بشكل كامل تقريباً، حول إمكانية التغلب على الحروب الأهلية الدينية والابتعاد عنها نهائياً، أي بإنشاء الدولة المطلقة، دولة هوبس الجبّارة. «فالدولة، بمفهوم هوبس، هي الدولة القادرة على قمع الحروب الأهلية بالقوة»[164]. أما كانت، فكان تعامله مع الحروب التي لا نهاية لها بين الدول ذات السيادة، وكانت المسألة لديه تتلخص في إمكانية التغلب على هذه الحروب الدولية، ومتى وكيف يمكن ذلك، لصالح نظام عالمي يتمتع بسلام دائم.

«كان هوبس، حينما يتكلم عن الحرب، يضع أمام عينيه الحروب الأهلية والحروب الدولية دائماً، ويقتصر بمعالجته التفصيلية على كيفية تحويل الحرب الأهلية إلى سلم أهلي، ولم يكن يسعى لتحويل الحروب الدولية إلى سلام دولي. فقد اقتصر على السعي إلى السلام في بلاده الأنكلوسكسونية ولم يجرؤ على تناول السلام بين الدول، فالغيلان لا يقبلون بينهم غولاً أكبر. وهكذا فقد كان إيمانويل كانت، هو الذي اعتمد قبل غيره، على هوبس، وعَدَّ الخلاف بين الدول حالة حرب طبيعية. ومن هذه النظرة انتقل إلى الهدف الأساسي من فلسفته للسلام. وكما نرى فإن كانت، هو المفكر المكمّل لهوبس الذي يعمل على الإفادة مع نتاجه الفكري. فبينما حطَّم هوبس، الفيلسوف الكبير المعادي للإقطاع، القانون الدولي العالمي الذي وضعه (الفلاسفة المتكلّمون) الحديثون، لمجتمع عالمي، استمر المواطن العالمي كانت، على المنهج العقلي لسلفه وخطط للوصول إلى حالة من السلام العالمي تتمازج فيها حقوق الإنسان مع حقوق المواطن العالمي ومع القانون الدولي»[165].

لقد أعطى كانت المفهوم الذي استخدمه تحت اسم «السلام الدائم» على خلفية واقعية الحروب الدولية في عصره، معنىً غامضاً ساخراً. وهذا ما يتضح من إشارته إلى مصدر مفهوم «السلام الدائم» في الجملة الأولى من أطروحته الشهيرة: «إذا كان هذا العنوان الساخر موجوداً على لافتة مطعم هولندي، وعليها رسم كنيسة، فهل يهتم بذلك الناس بشكل عام أو رؤساء الدول بشكل خاص، الذين لا يكتفون من الحروب، أو أن ذلك مجالٌ لاهتمام الفلاسفة الذين يحملون أحلاماً جميلة؟ هذا ما سنتركه بلا بحث الآن»[166]. كان لمفهوم «السلام الدائم» عند إيمانويل كانت، مفهوم

مزدوجٌ قاسٍ وسياسي في الوقت نفسه: فإما تصل الدول ذات السيادة إلى نظام سلمي دائم أو يحل محله نظام المقابر. لقد برهن كانت على أنه أيضاً فيلسوف واقعي كبير لا يقل في ذلك عن توماس هوبس، ولو كان من العسير على كانت أن يتصور في حينه الواقعية المخيفة في القرن العشرين. فقد تجاوزت قبور «فِردان» وقبور ضحايا معارك الحروب الأوروبية التي لا عدّ لها ولا حصر، وأهوال أوشيفِتس أيضاً، أسوأ ما كان يمكن أن يحلم به أستاذ الفلسفة في كونيغسبرع أو يتصوره من مخاوف وأمور مروعة، بسنوات ضوئية.

وإذا كان روبرت كاغان يبغي في النهاية حقاً أن يجعل من تصوره لتقسيم الغرب إلى غرب هوبسياني (نسبة إلى هوبس) وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وغرب كانتي (نسبة إلى كانت) وهو أوروبا، أكثر من صورة عملية لخلافات سياسية مهمة في العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي، فإنه يكون بذلك قد خطّ بلا ريب، مساراً واعداً. فتوماس هوبس بحث عن جواب على الخراب والتدمير والفوضى التي خلّفها الحروب الأهلية الدينية. وإذا ذهب المرء بعيداً في تفكيره حول هذه الحقيقة الأساسية التي تتجلى بضرورة التغلب على الفوضى والحروب بين الدول عبر قوة وحيدة مهيمنة، فإننا نصل إلى النتيجة الحتمية بوجوب التخلي عن النظام العالمي القديم مع بداية القرن الحادي والعشرين؛ لأننا دخلنا في عصر الحروب الأهلية الدينية العالمية. أما العواقب الأبعد فتتمثل في التوجه نحو سياسة داخلية عالمية أي إلى نوعية جديدة من النظام العالمي بتشكيلته التعددية الملزمة، وليس نحو سياسة القوى التقليدية والأحلام الإمبريالية وإستراتيجية أحادية القطبية ذات قوة خارقة.

يشير كاغان بحق إلى ذلك الفارق الرئيس بين أوروبا وأمريكا الذي يمكن وصفه بأنه فارق السلطة السياسية[167]. أين ينحصر هذا الفارق بالضبط؟ إنه ينحصر في الجواب عن السؤال الأزلي حول كل ما هو سياسي: ماذا تعني السلطة؟ هل تنشأ السلطة من ذاتها بذاتها؛ لأن المرء يملكها ولأنها موجودة ويمكن استخدامها؟ أو أن أقوى سلطة، ولو كانت ذاتية النشوء، تخضع لمبادئ الحرية والقواعد القياسية والمبادئ الأخلاقية وتحتاج للشرعية بالموافقة عليها؟ فلا الأوروبيون طوّروا أنفسهم لمثاليين تخلّوا عن السلطة ولا الأمريكيون إلى مكيافيلليين متكالبين على السلطة. ولا تزال مبادئ الحرية والديمقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق والمجتمع المدني ذاتها سائدة على ضفتي الأطلسي. كذلك النظرة العالمية ليست مختلفة بشكل فعلي. ولكن هناك اختلاف أو تحوّل في المنظور والآفاق المستقبلية بين كلا الجانبين. ويعود ذلك كله بالتأكيد إلى الأسباب التي أوضحها روبرت كاغان: لقد «تأمركت» أوروبا بفكرها وممارستها للسياسة الخارجية بعد الكوارث التي أصابتها في القرن العشرين، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، أكثر «أوروبيّة». فأوروبا تفكر اليوم في سياستها الخارجية بشكل معياري يعتمد على أسس وقواعد، أما الولايات المتحدة فاتخذ تفكيرها منحى سياسة القوة. وبالتأكيد ليس دور القوة والضعف، والارتقاء والانحطاط، وامتلاك السلطة وعدمه، دوراً ثانوياً، ولكن ليس ذلك فقط. وهنا يخطئ كاغان من جديد.

لم تغير أوروبا في أسلوب فكرها في السياسة الخارجية بسبب انحدار قوتها السياسية فقط، وإنما، وقبل كل شيء، بسبب ما عانته من الكوارث العلمانية للحربين العالميتين في القرن الماضي أيضاً، بالإضافة إلى العواقب

الوخيمة والفتاكة للقومية، بالارتباط مع نظام دولي يعتمد على القوة فقط. وقد قاست أوروبا، وفي مقدمتها ألمانيا، لا من ضعف في سياسة القوة وإنما من تحرر السلطة من كل رادع قانوني وأخلاقي وتناميها حتى أصبحت رعباً مطلقاً. ومن هذه الناحية فإنه ليس من المعقول أن نبحث عن الأوروبيين في كوكب «الزهرة»، وإذا كان لا بد من ذلك يمكننا أن نصفهم بأنهم من «بقي على الحياة من سكان المريخ». كلا، إن التجربة الأوروبية المميزة بتدميرها السلطوي الذاتي، لم تكن نتيجة سياستها السلطوية وإنما كانت نتيجة ضعفها المعياري. أما ما كان ولا يزال من ارتباط معياري للسلطة في أمريكا، فلم يكن واضحاً في أوروبا (وهنا أيضاً في ألمانيا بالدرجة الأولى). فالتوازن والهيمنة هما العاملان اللذان يميّزان نظام الدول الأوروبية وليس المعايير والمقاييس والمبادئ القانونية والأخلاقية. ولهذه الأسباب بالذات، قاومت السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداياتها وبكل شدة، انتقال نظام التوازن الأوروبي للقوى المتنافسة، إلى القارة الأمريكية الشمالية وراهنت، عوضاً عن ذلك، على الاتحاد القاري[168].

وقد أبرز كاغان هذا الاختلاف في التقيد بالمعايير والمبادئ بين أمريكا وأوروبا، من خلال اعتماده على أفكار هوبس ورفضه لأفكار كانت في هذا المجال. كان كانت فيلسوف العقل التنويري، الذي كانت فلسفته، كما هي واضحة في كتابه «نحو السلام الدائم»، أقرب بكثير إلى المؤسسين الأصليين للدستور الأمريكي، من هوبس، «نبيّ» الدولة المطلقة.وإذا ألقينا نظرة دقيقة على تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تقاليدها العقلية التاريخية التي لا تزال تحتفظ بها حتى اليوم، فإنه من غير المعقول أن نعُدَّ توماس هوبس «المتنبئ» الأساسي لرؤية المحافظين الجدد

العالمية في القرن الحادي والعشرين. أما إيمانويل كانت، فيتكامل بفلسفته بكل سهولة، مع التقاليد السياسية الأمريكية. أما توماس هوبس، فعلى العكس من ذلك، إذ كان سيشترط التخلي نهائياً عن هذه التقاليد والعمل بعكسها. فلا يزال المفهوم الثنائي «الحرية والديمقراطية» هو الفلك المركزي المعياري الذي يدور فيه التفكير السياسي والواقعية السياسية في الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة كانت ولا تزال، مبنية على نظام يحد من استخدام السلطة ويمنع وصولها إلى المطلق. كذلك فإن السلطة التاريخية الفريدة لهذه الأمة التي لا مثيل لها، تستند حتى اليوم، على فرادة مبادئها وقِيَمها. وهذا ما لا يتناسب مع أفكار هوبس ولا مع فكرة إنشاء امبراطورية أمريكية.

كانت الولايات المتحدة منذ أكثر من مئتي عام ضد الواقع الاستبدادي الأوروبي في دول الإمارات ذات الحكم المطلق التي تأسست في القرنين السابع والثامن عشر، وطوّرت مبادئها الأساسية ودستورها السياسي بما يتعاكس تماماً مع الواقعية «الهوبسية» في أوروبا. «نحن، شعب الولايات المتحدة، نسعى إلى استكمال اتحادنا وتحقيق العدالة وضمان الاستقرار الداخلي وإعداد العدة للدفاع عن بلادنا ونسعى للصالح العام ونحافظ على سعادة السلام لنا ولأبنائنا، ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية»[169]. لم تكن هذه المقدمة العامة التي نص عليها الدستور الأمريكي أقل من إعلان حرب السيادة الشعبية الأمريكية، على الدول المستبدة ذات الحكم المطلق في أوروبا، ومن ثم كانت أيضاً رفضاً مبدئياً للعالم الدولي، كما يفهمه توماس هوبس.

وعلى عكس الولايات المتحدة، كان على أوروبا أن تبدل أنظمة الحكم في دولها بشكل جذري بعد عام 1945، وتجدد، بشكل يكاد يكون ثورياً، مبادئها الفكرية والعقلية، إذا أرادت مستقبلاً تنعم فيه بالسلام والحرية. إذ إنه على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، كانت أوروبا، منذ اتفاقية سلام وسنغاليا، تعيش تحت الأنظمة الاستبدادية «الهوبسية». أما الثورة الفرنسية وعصر ازدهار القوميات والثورة البلشفية الروسية والثورة القومية الاشتراكية (النازية) الألمانية، فقد زادت أنظمة الحكم في أوروبا استبداداً وشمولية وصلت إلى حد السلطة المطلقة الإرهابية. ولكن عالم توماس هوبس الأوروبي هذا لم يلبث أن دمّر نفسه ذاتياً. لذلك وجب تجديد منظومة الدول الأوروبية، التي تشكل مصدراً دائماً لمحاولات إحداث التوازنات بين الدول وللمطالبة بالهيمنة وشن الحروب. وهكذا تشكل الاتحاد الأوروبي على أساس مبدأ مختلف بشكل جذري، ألا وهو مبدأ التكامل. وهنا يتضح فرقٌ آخر مهم، عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن بحاجة إلى تجديد بنيتها، بل كانت أمام مشكلة التوافق مع وضعها كقطب واحد عالمي في ظروف سياسية سلطوية لم تعرفها فيما سبق من تاريخها. وبعبارة أخرى، كان على أوروبا أن تعيد ترتيب نفسها، بينما يُطلَب من الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ترتيب العالم من جديد، وهذان بالتأكيد، منطلقان مختلفان.

يعرف الأوروبيون أنه لا يمكن الاستغناء عن السلطة الأمريكية من أجل استتباب السلام والاستقرار عالمياً وإقليمياً، بل وحتى داخل أوروبا ومن أجلها. كما يعرفون أيضاً أنه لا غنى عن القوة العسكرية لحفظ هذا العالم من المخاطر في القرن الحادي والعشرين، وأن هذا العالم لا تسكنه

الحِملان فقط. إلا أن هذا القرن الذي لا يزال يحبو في بداياته بمخاطره وصراعاته الجديدة، يطرح السؤال مجدداً حول موضوع المبادئ السابقة للسياسة الخارجية: ماذا يعني الأمن؟ وكيف يمكن نشره وضمانه؟ كانت الحرب الباردة كفيلة وحدها بقطع كل العلاقات المبدئية مع التاريخ السابق لها، هذه الحرب التي كانت تُدار «افتراضياً» وانتهت أخيراً كذلك[170]. إن السبب في هذا التغيير الشكلي من حالة الحرب إلى حالة «اللاحرب واللاسلم»، يعود بلا ريب إلى عدم إمكانية شن حرب نووية؛ نظراً لقوتها الفتاكة ولعواقبها المدمّرة. وقد أوجد التقدم التقني العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نوعية سياسية جديدة، جعلت من علاقة التكاليف بالفائدة المرجوة من صراع مسلح بين القوتين العالميتين النوويتين، خلف كل اعتبار سياسي. وبذلك أدى سباق التسلح من ناحية إلى بلوغ الإجراءات الاحتياطية العسكرية قمة غير مسبوقة في تاريخ الدول وتبع ذلك من ناحية أخرى، تحول جذري في أشكال هذه الاجراءات. وبلغ الأمن العسكري خلال الحرب الباردة وتحت منطق الردع، حداً لا يمكن تنفيذه في الواقع، وإنما يستخدم للتهديد فقط. فتحوّل الحرب إلى حقيقة واقعة ضمن هذه الشروط، يعني نهاية كل أشكال الأمن العالمي. في كارثة حقيقية نووية حرارية شاملة ليس لكل الأطراف المتحاربة فقط. وهناك تحوّل مشابه للواقعية ومفهوم الأمن، يتجلى الآن أيضاً في التطور الاقتصادي والتقني.

إذا لم ننطلق من النظرية الساذجة التي تقول: إن العولمة الاقتصادية هي مؤامرة أمريكية أو غربية، بل إن الأمر عملية تاريخية تتجسد فيها الضرورة الموضوعية للتطور الاقتصادي والتاريخي، فسرعان ما تبين أن

الترابط المتبادل في النظام السياسي الدولي، سيزداد بشكل درامي مثير. فالدول العظمى لن تلجأ في القرن الحادي والعشرين إلى خيار الصراع المسلح، لا بسبب العواقب الكارثية للأسلحة النووية فقط، بل إن تشابك المصالح الاقتصادية والتقنية في الاقتصاد المعولم والقدرات التدميرية السياسية الاقتصادية لتفكك اقتصادي جديد محتمل، سوف يرفع ثمن الخيارات العسكرية بين الدول العظمى إلى درجة لا مسوّغ لها.

إن التطورات التي تجري حالياً وتُعِد لدخول العملاقين الآسيويين بالأعداد الهائلة لسكانهما، في نظام السوق والاستهلاك الغربي، وتؤدي من ثم إلى دخول الاقتصاد العالمي، سيعزز من هذا الاتجاه بشكل مثير وينتج نوعية جديدة من الاقتصاد والسياسة العالميين.

اقتصر الأنموذج الغربي للاقتصاد والسياسة، بالارتباطات العديدة لنموه، على كونه برنامجاً لأقلية لا تتجاوز العشرين بالمئة من البشرية. ودخول الهند والصين إلى اقتصاد السوق العالمي سيحول هذه الكمية الجديدة إلى نوعية جديدة ، وسيصوغ من برنامج الأقلية، برنامج أغلبيته حضارياً واقتصادياً، إذا ما قيس العدد الجديد بالنسبة إلى مجمع سكان المعمورة. أما إذا كانت هذه النوعية الجديدة في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة الموارد العالمية المحدودة والأوضاع اللامنطقية الواضحة في أنموذج الاستهلاك الغربي، فستنجح حقاً، أو أن أنموذج السوق والاستهلاك الغربي لن يستطيع بعد ذلك الوصول إلى «حدود نموه»، ويضطر لذلك ، للخضوع لتحولات نوعية، فهذا ما لا تمكن الإجابة عنه اليوم بشكل تجريبي. إلا أن الأرقام والتوقعات تشير إلى الخيار الثاني بكل وضوح.

وعلى أي حال، فإن العولمة الاقتصادية وعواقبها وكذلك الوقائع ومفاهيم الحرية والسيادة في القرن الحادي والعشرين، ستخضع لعمليات تحول درامية. إذ من الصعب أن نتصور أن بنية منظومة الدول الأوربية الآفلة وأصنافها المعتمدة منذ سنة 1648، بمفهومها عن السيادة ونظرية التوازن وسيطرة الأمن العسكري، ستكون صالحة لبناء مستقبل واقعي عالمي في القرن الذي بدأناه. إن مجرد التصور أن زيادة الأعباء على منظومة بيئية محدودة كالأرض، عبر اقتصاد عالمي مختلف تماماً نوعياً وكمياً، قد تؤدي إلى صراع سياسي عسكري جديد حول مناطق النفوذ، نتيجة نقص الموارد وزيادة تكاليفها، هو تصور مثبط لا شك. لأن المنتصر المفترض في صراع كهذا سيجد نفسه في عالم القرن الواحد والعشرين المعولم إن عاجلاً أو آجلاً، مرتبطاً بأوثق العرى مع الخاسر المفترض، بحيث تقضي العواقب السلبية على هذا النصر في وقت قصي، لا بل ستعمل ضده.

إذاً كيف يمكن أن يعرف الأمن في القرن الواحد والعشرين؟ يجب أن يبنى الأمن السياسي والاقتصادي والمؤسساتي على التعاون والتوافق قبل أي أمر آخر؛ لأن خيارات المواجهة أو ربما الحرب،ستزداد تكاليفها حتى تصبح «لا خياراً» أو « خيار الخاسر مع الخاسر» الذي لا يخرج منه طرف إلا خاسراً.

لقد ازداد عدد سكان العالم ونمت دوله وتطورت اقتصاداته القومية وتقنياته واحتياجاته إلى درجة أن ذلك كله أدخل بُعداً جديداً وأدى إلى الارتباط المتبادل بين الجميع ،وهذا ما أدى قصراً إلى التعاون.كذلك لا يمكن السيطرة على المغامرات والمخاطر في النظام السياسي الدولي للقرن الحادي والعشرين، بعيداً عن التعاون والرقابة الدوليين وعن المؤسسات

الدولية الفاعلة متعددة الأطراف والجنسيات وعن احترام المبادئ والقيم. كذلك فالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والكوارث البيئية والأوبئة والدول المنهارة وموجات اللاجئين والإبادة العنصري، كلها تحديات للأمن القومي والعالمي يجب أن تخلّف وراءها مفهوم الأمن العسكري وتتخلى عن مفهوم السيادة الوطنية.

ولهذه الأسباب لن تسعف «الزهرة» ولا «المريخ» إذا كان الأمر يتعلق بإعادة ترتيب شامل وجذري للمنظومة العالمية بكاملها. أما القوة الإستراتيجية العسكرية التقليدية فهي وإنْ لم تفقد قيمتها نهائياً في القرن الحادي والعشرين، فإن قدرتها على إيجاد حلول لضمان المصالح الوطنية وتثبيت استقرار المنظومة الدولية، ستضعف وتصبح ليست كافية. وسترى المنظومة الدولية السياسية نفسها، أما ضرورة التلاؤم مع العولمة الاقتصادية والتقنية والبيئية، فلن يكون هذا الترتيب الجديد الضروري للعالم ضمن إطار بعث عالمي جديد لنظام التوازن الأوروبي القديم وانعكاساته السلطوية في الهيمنة وردود الفعل الناتجة عنها. بل الأرجح أنّ الدلائل تشير إلى تحول جذري في المنظومة العالمية ومؤسساتها. وهذا نوع من «الانعطاف الكوبرنيكي»[171] (بالنسبة للعالم كوبرنيك) في المنظومة الدولية يعلن عن نفسه في مطلع القرن الحادي والعشرين؛ ليخلف وراءه النظام العالمي القديم الذي بنيت على أساسه منظومة الدول الأوروبية القديمة وفق اتفاقية سلام وستفاليا.

أما السؤال الحاسم فيبقى حول كيفية حدوث التحول في المنظومة العالمية، وهل سيتم ذلك بشكل سلمي أم بشكل عنيف. وجواب هذا السؤال يأتي قطعاً من الغرب وفي مقدمة الولايات المتحدة وأوروبا؛ لأن النظام

الاقتصادي والدولي القائم، هو أيضاً، بالإضافة إلى العولمة، صنيعة الحداثة الغربية. فلا الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى ولا أوروبا قادرتان كلٌّ على حدة على إجراء هذا التحول، ولا بد من التكاتف إذا أراد الغرب أن يعرّف منظوره الإستراتيجي المشترك الجديد في ظل ظروف هذا القرن[172]. وإذا لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لا القوة ولا العزيمة لوضع توافق إستراتيجي حول تشكيل القرن الحادي والعشرين، فإن هذا التطور سيمر بأزمات ويكون مليئاً بالعنف، على عكس فيما إذا كان لدى هذين القسمين الأساسيين من الغرب، القوة والعزيمة وبعد النظر للتوصل إلى هذا التوافق. وهذا لا يستثني مناطق وقوىً أخرى من التعاون، بل على العكس، فإذا استطاعت القارة الأفريقية الهائلة والمترامية الأطراف، أن تسير عبر «الاتحاد الأفريقي» وبالرغم من أزماتها العديدة التي تبدو غير قابلة للحل، على طريق الوصول إلى منظومة تعاونية وجماعية للأمن المستقبلي، فيكون هذا تطوراً ذا قيمة كبيرة. كذلك ينطبق الشيء نفسه على أمريكا اللاتينية وعلى جنوب شرق آسيا وعلى روسيا أيضاً، إذا استطاعت ألّا تحصر انفتاحها الإستراتيجي على الغرب، على الناحية الاقتصادية فقط، بل تتعداه إلى الانفتاح الديمقراطي والدستوري والاجتماعي.

من المؤكد أن الدول لن تحل نفسها في القرن الحادي والعشرين لصالح حكومة عالمية واحدة وكذلك فإن مفهوم الأمن العسكري لن يزول. ولا بد من أن تستمر كل عناصر المنظومة الدولية هذه، إلا أن مفهومها سيتغير وتنشأ عناصر أخرى تكتسب أهميتها تدريجياً، فحينما تتغير المفاهيم التقليدية للأمن والسيادة نوعياً، فإن البنية الشاملة للنظام السياسي

الدولي، التي ترتبـط بها، سوف يطالها التغيير النوعي أيضاً. ويؤدي تغير كهـذا حتماً إلى إنشـاء مؤسسات جديـدة أو إلى صياغـة جديدة لمفاهيم المؤسســات القائمة. وإذا كانت هذه الفرضية الأساسية صحيحة، وهي أنه إذا كان النظام العالمي الاقتصادي والمنظومة الدولية، ستُدفعان إلى تعاون أوثق فأوثق؛ نتيجة أمور موضوعية ملزمة، والتعاون إذاً سيكون موضوعياً، الفئـة المركزية لمعقولية هذا النظام الجديـد، فستتحول الفئتان الأخريان اللتـان تتفرعـان منها، الأمـن والسيـادة، إلى مؤسسات تعاونيـة وسيادة مشتركة. وتكامُـل المؤسسات والسيادة هو الشـكل المتقدم لهذا التطور في القرن الحادي والعشرين الذي يرتكز على الضرورة الحتمية للتعاون.

كذلك هناك تحوّل نوعي آخر في النظام العالمي له تأثيرات مثيرة، ألا وهو الدمقرطة. صحيح أنه مع نهاية الحرب الباردة لم تسقط كل الدكتاتوريات والحكومات المطلقة في كل مكان، ولكن هناك الآن ديمقراطيات ليبرالية ومجتمعات منفتحة كما لم يكن ذلك من قبل على مَرِّ التاريخ. كما تغير مفهوم السلطة في جوهر مضمونه مع الانتشار العالمي للديمقراطيات الليبرالية. ففي النظام الدولي القديم كان مفهوم السلطة ذاتياً: السلطة تأتي من أفواه البنادق. فمن كانت القوة بيده وضع القواعد ونفّذ مُراده [وهذا ما عبر عنه الشاعر الكبير بدوي الجبل بقوله:

الحـق ماسـنّ القـوي بسيفـه

فلسيفه التحريم والتحليل (المترجم)]

أما اليوم، فلا تعتمد السلطة بشكل رئيس على مفهومها الذاتي، بل أصبح الاعتراف بالسلطة توافقياً، وهذا يعني أن شرعنة السلطة بالموافقة

عليها قد أصبحت تدريجياً جزءاً أساسياً من السلطة ذاتها في نظام دولي يزداد ديمقراطية.

يعود الفضل في هذا التطور، تاريخياً بشكل رئيس إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والمرتبطة بالمبادئ والقيم، حيث أصبح النظام الدولي أكثر ديمقراطية وخضوعاً للقوانين والتزاماً بها، وأصبح المفهوم ذا قولٍ فصل. ومع هذا التطور نحو الديمقراطية تبدأ تباشير تحول عميق الجذور للسلطة والأمن والسيادة، وبذلك يتحول النظام بكامله كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. كما يتغلغل الإلزام الموضوعي بالتعاون والتوافق في قرن العولمة، في الفئات الموروثة عن النظام السياسي الدولي وفي وقائعه أيضاً ويدفعها في تطورها إلى الأمام. وإذا لم تكن هناك ردة فعل على هذا الضغط الناشئ عن التحولات التي تجري في الأعماق السياسية للمنظومة الدولية، تتناسب مع التحولات التي تتم على بُنى النظام العالمي ومؤسساته، فإن الطاقات الناتجة عن هذا الضغط باتجاه التحول، سوف تقود إلى سوء متزايد في الأداء الوظيفي لكل النظام، وستضيع معقولية التعامل وقدراته. وهذا ما نستطيع أن نلاحظه بشكل واضح في النظام العالمي الحالي.